# «حل الدولتين»
# وأهميته المزدوجة للشعب الفلسطيني وللدولة الأردنية

**عدنان أبو عودة**

تشرين الثاني 2020

لم تتوقف الدول العربية عن تقديم الشكاوى ضد إسرائيل؛ بسبب هذه المخالفة المفضوحة، لتليها السلطة الفلسطينية بعد قيامها بمواصلة تقديم الشكوى، ولكن إجراءً حقيقيا واحدا لم يتخذ لوقف هذه المخالفة.

الهجرة من أجل الرزق قد تكون محركا رئيسا في تفريغ الأراضي الفلسطينية؛ حيث يلعب العامل الاقتصادي عامل ضغط وإجبار لهجرة الفلسطينيين.

ولعل أهم وسائل الدفاع الاستراتيجي عن الأردن هو العمل الواعي، والجهد المتصل على تثبيت سكان الأرض المحتلة (الفلسطينيين) في أرضهم.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

# «حل الدولتين»

# وأهميته المزدوجة للشعب الفلسطيني وللدولة الأردنية

**عدنان أبو عودة**

تشرين الثاني 2020

الناشر: مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الأردن والعراق
مؤسسة فريدريش ايربت – مكتب عمان
صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦ عمان ١١١٩٤ الأردن
البريد الإلكتروني: fes@fes-jordan.org
الموقع الإلكتروني: www.fes-jordan.org

**غير مخصص للبيع**

مؤسسة فريدريش ايربت – مكتب عمان©
جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعتبر عن وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت، ويتحمل الكاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه في هذه الدراسة.

• الغلاف والتصميم الداخلي: كمال قاسم

# المحتويات

المقدمة ..... ٦

حل الدولتين.. خلفية تاريخية ..... ٨

اللاعبون الرئيسون في عملية السلام ..... ١٠

لماذا ترفض إسرائيل حلّ الدولتين؟ ..... ١٢

ما العمل أردنيّاً وفلسطينياً؟ ..... ١٥

# 1

# المقدمة

ربط الأردن منذ فترة طويلة منظوره للأمن الوطني الأردني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على حدود الـ ٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية. واعتُبر هذا الحل (في المنظور الاستراتيجي الأردني) متشابكاً مع قضايا الحل النهائي، كالحدود والقدس وحق العودة للاجئين والأرض، ومرتبطاً بمصالح حيوية أردنية، سواء على صعيد عودة اللاجئين (نسبة معتبرة من الأردنيين من أصول فلسطينية ويملكون حق العودة)، أو القدس (الوصاية الهاشمية)، لأسباب عديدة منها ما يرتبط بالمعادلة الديمغرافية الأردنية، ومنها ما يتعلق بالهواجس من محاولات أميركية أو إسرائيلية لتوريط الأردن في الوضع الفلسطيني الداخلي، وكذلك ما يتعلّق بالبعد التاريخي والرمزي بالنسبة للهاشميين.

تحاول هذه الورقة مناقشة القناعة في الأوساط السياسية الأردنية والفلسطينية بما يتعلق بحل الدولتين وتبعاتها على الأردن وفلسطين وذلك في ضوء الخطوات الأخيرة للإدارة الأميركية، سواء بإعلان صفقة القرن ونقل السفارة إلى القدس، أوما طرحته من تصور لحل النهائي يفضي إلى إلغاء حل الدولتين، كما يفهمه الأردنيون والفلسطينيون، وينهي عملياً حلم إقامة دولة فلسطينية حقيقية وليست شكلية، كما أنّه يقضي على «حق العودة» للفلسطينيين المهجّرين، عملياً وواقعياً، ويدفع نحو كيان مشوّه يسمى الدولة الفلسطينية، ولا يمتّ لمعنى الدولة بأي صفة من الصفات.

الخطوات الأميركية الواقعية والتصورات النظرية التي طرحت للحل النهائي، ثم اتفاقيات التطبيع العربية المتلاحقة مع إسرائيل والحديث عن «السلام الإقليمي» كمصطلح لاستدخال التطبيع مع إسرائيل وتعويم المطالب الفلسطينية لتصبح أقل أهمية وجدوى في معادلة المنطقة؛ كل ذلك يعني أنّ الخيار الذي طالما سعى إليه الأردن ودافع عنه، وكتب فيه جلالة الملك عبد الله الثاني كتاباً بعنوان «الفرصة الأخيرة» أصبح في خبر كان.

هنا تحديداً يبدو السؤال مشروعاً بل ضرورياً واستراتيجياً: كيف ينظر الأردن إلى هذه التطورات؟ وما هي انعكاسات ذلك على أمنه الوطني؟ وما هي الخيارات البديلة

أردنيـاً وفلسـطينياً أيضـاً لأنّ هنالـك اشـتباكا وتداخـلا كبيـرا فـي هـذا المجـال بيـن المصالـح الاسـتراتيجية الأردنيـة والفلسـطينية علـى السـواء؟ هـل مـا زال بالإمـكان القيـام بشـيء لحمايـة حـل الدولتيـن ومواجهـة مخطـط تصفيـة الدولـة الفلسـطينية وتفريغهـا مـن الأسـس الحقيقيـة لهـا؟

٢

# حل الدولتين.. خلفية تاريخية

حينما يُذكر تعبير «حل الدولتين» في أي وسيلة إعلامية في عالمنا هذا، يفهم من دون تردد أن المقصود هو النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. لقد طال هذا النزاع وأفرز من المشكلات ما جعله مألوفا في الخطاب السياسي الدولي، سواء في قرارات الأمم المتحدة، أو البيانات السياسية المشتركة، أو المؤتمرات الصحفية التي يتحدث بها وزراء الخارجية العرب في الإقليم العربي أو خارجه.

ويُذكر المصطلح (حلّ الدولتين) عادةً في سياق الحديث عن السلام؛ باعتباره هدفا هاما، ومرغوبا على صعيد إقليم الشرق الأوسط، والصعيد العالمي؛ وذلك لأهمية استقراره.

لقد نشأ هذا الاهتمام بعد العدوان الإسرائيلي على مصر والأردن وسوريا في حزيران ١٩٦٧، والذي نجم عنه احتلال أراض في الدول الثلاث كان من بينها الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين، وقد مهدت إسرائيل لذلك العدوان سياسيا؛ لتجعله يبدو لاحقا حربا استباقية للدفاع عن إسرائيل لتنجو من العقاب بحسب ميثاق الأمم المتحدة.

صدر عن مجلس الأمن بعد الحرب قرار[1] ٢٤٢، الذي نص على مبادئ السلام، وأهمها الانسحاب من الأراضي المحتلة تمهيدا لقيام سلام دائم. تعثر الجهد الدولي للتوصل إلى سلام دائم، وأنهيت مهام المبعوث الدولي السويدي الدكتور جونار يارنج المعين لهذه المهمة، ثم وقعت حرب جديدة في أكتوبر ١٩٧٣، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإنهاء هذه الحرب، ليتبعها ثلاث اتفاقيات سلام عربية إسرائيلية، كانت الأولى معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، والتي على أساسها استردَّت مصر أراضيها المحتلة، وبعدها اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، والتي لم تؤد إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل إقامة حكم ذاتي فلسطيني، والاتفاقية الثالثة تمت بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤. أما الأراضي السورية المحتلة فقد بقيت

1 للاطلاع على نص القرار باللغة الإنجليزية:
https://unispal.un.org/unispal.nsf/07/D35E1F729DF491C85256EE700686136

فـي قبضـة إسـرائيل؛ لفشـل المحادثـات التـي أدارتهـا الولايـات المتحـدة بيـن الدولتيـن، وإنـه لجديـر بالذكـر أن عمليـة السـلام فـي الشـرق الأوسـط انتقلـت منـذ حـرب أكتوبـر ١٩٧٣ مـن الأمـم المتحـدة إلـى الحضـن الأمريكـي.

ورد فـي اتفاقيـة أوسـلو نـص اعتـراف منظمـة التحريـر الفلسـطينية بدولـة إسـرائيل، ولـم يـرد فيهـا بالمقابـل نـص عـن إقامـة دولـة فلسـطينية، واتفـق المتفاوضـون علـى إرجـاء هـذا الموضـوع لمـا سـمَوهُ بالاتفاقيـة «الحـل النهائـي» الـذي فهـم منـه الفلسـطينيون والعالـم إقامـةَ دولـةٍ فلسـطينية؛ باعتبـار أن قيامهـا هـو الـذي سـيجلب السـلام الدائـم للإقليـم، أمـا إسـرائيل فقـد اكتفـت فـي هـذه المرحلـة بالاعتـراف بمنظمـة التحريـر كممثـل شـرعي ووحيـد للفلسـطينيين. لقـد مضـى علـى الاتفاقيـة حتـى اليـوم سـبعة وعشـرون عامـا ولـم تقـم دولـة فلسـطين ولـم يجلـس الجانبـان للتباحـث بالحـل النهائـي. مـن المسـؤول عـن ذلـك؟

# ٣

# اللاعبون الرئيسون في عملية السلام

بالإضافة إلى طرفي النزاع (إسرائيل والسلطة الفلسطينية) فإن اللاعبين الرئيسين في عملية السلام هم: الأمم المتحدة، ثم الولايات المتحدة والتي أمسكت بخيوط اللعبة منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، كما ذكرت سابقا. ولاحقا شُكلّت الرباعية الدولية عام ٢٠٠٢، وكان في عضويتها كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا. وفي ما يلي سأتطرق لعرض دور كل طرف على مدى ربع القرن الماضي.

ابدأ بالأمم المتحدة باعتبارها ملاذ الدول والشعوب المظلومة وفقا لميثاقها الذي يعتبر أساس القانون الدولي ومرجعيته، منذ أنشئت السلطة الفلسطينية حتى يومنا هذا لم تتوقف إسرائيل عن بناء المستوطنات وتوطين اليهود فيها مواصِلَةً بذلك ما بدأته مباشرة بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، مخالفة بذلك اتفاقيات لاهاي وجنيف.

لم تتوقف الدول العربية عن تقديم الشكاوى ضد إسرائيل؛ بسبب هذه المخالفة المفضوحة، لتليها السلطة الفلسطينية بعد قيامها بمواصلة تقديم الشكوى، ولكن إجراءً حقيقيا واحدا لم يتخذ لوقف هذه المخالفة. وحينما كانت السلطة تلجأ لمجلس الأمن شاكية كانت تُستقبل بالفيتو الأمريكي الذي وظفته الولايات المتحدة أكثر من أربعين مرة ضد الشكاوى الفلسطينية، وذلك بالرغم من الإجماع العالمي على إدانة السلوك الإسرائيلي[2].

إنّ الولايات المتحدة لعبت دور الشريك غير المباشر مع إسرائيل في بناء المستوطنات، ومن المفيد أن نذكّر بأنّ الولايات المتحدة، ومنذ أرادت أن تلعب دوراً في إقامة السلام قدمت وحتى الآن اقتراحين: أولهما حمل اسم الرئيس ريغان[3] وهو مبادرة السلام التي طرحها في سبتمبر ١٩٨٢ بعد إخراج الفدائيين من لبنان، وكان جوهر ذلك المشروع هو إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية (وغزة) مرتبط بالأردن، وورد فيه ذكر وقف الاستيطان الإسرائيلي، ولكن

2 في عام ٢٠١٦ وفي سابقة تاريخية، فسح امتناع الولايات المتحدة –تحت قيادة الرئيس الأمريكي باراك أوباما– عن التصويت المجال لتبني مجلس الأمن لأول مرة لقرار يطالب بوقف الاستيطان في الضفة الغربية. https://bit.ly/3poAqFZ

3 للاطلاع على تفاصيل ما يعرف بمبادرة ريغان: https://bit.ly/36r8mcc

لـم يذكـر إقامـة دولـة فلسـطينية، بـل إنـه استبعد تحقيق سلام من خلال إقامة دولة فلسطينية. وثانيهما مشروع الرئيس ترامب المسمى «صفقة القرن»[4] وهو أيضا لم يذكر دولة فلسطينية حقيقية.

في آذار ١٩٩١ بعثني جلالة المرحوم الملك الحسين وبناء على طلب من واشنطن بإرسال مبعوث عنه ليشرح له المسؤولون ماذا قصد الرئيس بوش بمؤتمر دولي للسلام، وهو الذي أعلن عنه بعد تحرير الكويت في ٢٨-١-١٩٩٠. في لقائي مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، قال لي صراحة: «لن يكون هناك دولة فلسطينية بل كيان أقل من دولة وأعلى قليلا من حكم ذاتي.» من هذا نستنتج أن اللاعب الثاني في عملية السلام يتبنى الموقف الإسرائيلي بعدم إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما اللاعب الثالث أي «الرباعية» التي تضم الولايات المتحدة وشُكّلت عام ٢٠٠٢، وتوقف عملها عام ٢٠١٦ فلم تتمكن من إحراز أي تقدم نحو السلام الدائم بإقامة دولة فلسطينية، واكتفى وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس أوباما، جون كيري (آخر ممثل امريكي في الرباعية) بإسداء نصيحة لإسرائيل بأنّ سياساتها ستؤدي إلى نشوء أبارتايد سيسيئ إلى صورتها في العالم[5]. من الواضح أن الموقف الأمريكي يعكس سياسة الدعم الأمريكية لإسرائيل، والتي تقوم سياساتها على عدم إقامة دولة فلسطيني .

4 للاطلاع على الترجمة العربية لما يعرف بـ "صفقة القرن": https://bit.ly/38xpjo5

5 للاطلاع على التفاصيل: https://www.theguardian.com/world/2014/apr/28/israel-apartheid-state-peace-talks-john-kerry

٤

# لماذا ترفض إسرائيل حلّ الدولتين؟

هذه الحقيقة تثير تساؤلا هاما للغاية وهو: لماذا ترفض إسرائيل قيام دولة فلسطينية؟ وهو الأمر الذي سيؤدي إلى قبولها في المحيط العربي وسيزيل عنها الإحراج العالمي!. إن موقفها هذا ضد المنطق والعقلانية، وفي ما يلي سأفسر عدم عقلانية هذا المنطق.

حينما قررت الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى فلسطينية رفضت الدول العربية السبع هذا القرار، بالإضافة إلى ممثلي فلسطين الذين رفضوه ابتداءً لعدم عدالته، كما رفضوه لسبب آخر وهو رفضهم لزرع جسم غريب في الإقليم العربي، فالإقليم عربي الهوية والثقافة والتاريخ والديموغرافية. ورد الفعل العربي بهذا المعنى كان منطقيا؛ لأنهم تصرفوا كما يتصرف جسم الإنسان حين يتسلل فيه جسم غريب، فينتفض؛ لطرد ذلك الجسم الغريب، وإذا فشل الجسم في طرده يعمد إلى حوصلته انتظارا لليوم الذي تمكنه مناعته من التخلص منه. وهذا ما حدث بالضبط حينما فشل العرب عسكريا في التخلص منه عام ١٩٤٨، فاضطروا إلى حوصلته التي اتخذت شكل محاصرته ومقاطعته التي استمرت حتى عام ١٩٦٧ حينما حققت إسرائيل انتصارا عسكريا ساحقا على الجيوش العربية منهية الحصار، وذلك حينما قبلت مصر والأردن قرار مجلس الامن ٢٤٢، وقبلته سوريا بعد حرب أكتوبر وذلك بقبولها قرار مجلس الامن[6] ٣٣٨ الذي نص على قرار ٢٤٢، ونتيجة قبول هذين القرارين فتحت الأبواب لإسرائيل وانتهى الحصار وأصبحت عملية السلام هي مرجعية سائر الدول بعد أن قبلت الدول العربية وجود إسرائيل في الجوار، بعدما كانت سابقا رافضة له.

كان المطلوب هو استرجاع الأرض المحتلة وتأسيس السلام. فمضت الدول العربية في إعلان قبولها بدولة إسرائيل؛ إذا تحقق السلام، وأقيمت الدولة الفلسطينية، ووصل الأمر حد الإعلان في قرار القمة العربية في بيروت ٢٠٠٢ أن العرب سيتقبلون إسرائيل في وسطهم، وبذلك وعدت الدول العربية بقبول ما رفضته عام ١٩٤٧، وإنشاء علاقات

6 للاطلاع على نص القرار ٣٣٨ باللغة الإنجليزية:
http://unscr.com/en/resolutions/338

طبيعية معها. ومع ذلك لم تستجب إسرائيل لهذا العرض الكريم في تصرف غير منطقي. لماذا؟ لا بد أن يكون له سبب.

إسرائيل هي مشروع حركة قومية يهودية، ومع أنّ الدين لا يشكل قومية، إلا أن قادة هذه الحركة الصهيونية تمكنوا في القرن التاسع عشر في أوروبا، وهو قرن القوميات والاستعمار، من مزج الدين بالتاريخ وبالاضطهاد المسيحي لليهود في أوروبا بحركة تعمل على إنقاذهم وإيجاد وطن لهم ليحميهم، وكانت فلسطين هي المكان المرتجى. فشكّل هذا المفهوم أيدولوجية تجسّدت في إسرائيل.

إن رفض إسرائيل لقيام دولة فلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة مدفوع بتمسكها بأيديولوجيتها التي تقوم على ركيزتين: الأولى أرض فلسطين وقد أمنتها بالكامل في حرب حزيران ١٩٦٧، أما الثانية فإن الأرض لليهود فقط وبالتالي لا تسمح بقيام دولة فلسطينية على أرض تعتبرها يهودية حتى لا تنحرف بأيديولوجيتها.

إذن الموقف الإسرائيلي الرافض لقيام دولة فلسطينية هو موقف أيديولوجي، وليس موقفا سياسيا مبنيا على تحقيق المصالح، ويحكم العقل لا العاطفة عند اتخاذ القرار. ولتأكيد موقفها الأيديولوجي أصدرت قانون القومية اليهودية عام ٢٠١٨ الذي يُعرّف إسرائيل بدولة قومية للشعب اليهودي فقط. منذ عام ١٩٤٨ وقبل سن هذا القانون بنحو سبعين عاما تعاملت دولة إسرائيل مع الفلسطينيين الذين لم يخرجوا من بيوتهم في مدنهم وقراهم وفق مضمون هذا القانون من خلال العمل على الحد من تكاثر الفلسطينيين، بشكل غير مباشر، حينما وضعت تعليمات تمنع أو تعرقل إضافة بناء جديد على مبنى العائلة القائم في المدينة أو القرية؛ لتمنع الزواج المبكر أو تؤخره. ومع ذلك يشكل هؤلاء الفلسطينيون المقيمون في اسرائيل اليوم حوالي ٢٠% من سكانها، ويقيم معظمهم بمنطقة المثلث، والتي يقترح الجانب الأمريكي – حسب تفاصيل خطة ما بعرف بصفقة القرن – إمكانية «إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقًا لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءًا من دولة فلسطين».

يذكّرني ذلك بمثال على مكر التاريخ؛ فالمثلث قبل توقيع اتفاقية الهدنة «رودس» الإسرائيلية الأردنية في نيسان عام ١٩٤٩ كانت تحت سيطرة الجيش الأردني، الذي خلق وجوده الخصر النحيل لإسرائيل وكانت تسعى لطرد سكانه، فضُغط على الأردن ليتنازل عنه وليصبح المثلث أرضا إسرائيلية فيما تنازلت إسرائيل عن التلال الجنوبية لمدينة الخليل، ضمن مفاوضات كانت صعبة ومعقدة. وشرعت إسرائيل بالضغط العسكري على سكانه ليهاجروا كما فعلوا ذلك في مناطق أخرى، إلا أنهم ثبتوا ولم يهاجروا ليصبحوا اليوم مصدر قلق لإسرائيل؛

حيث أصبحت منطقة المثلث مصدر قلق ديمغرافي وجغرافي لهم[7].

أعتقد أن ما يعمي أبصار القيادة الإسرائيلية أمران اثنان:

**الأول:**

وقوف أقوى دولة في العالم (الولايات المتحدة) إلى جانبهم، وسكوتها على مخالفاتهم العديدة للقانون الدولي، وحمايتها لهم بسلاح الفيتو، ووجود مجموعات ضغط وأشخاص نافذين من الجالية اليهودية الأمريكية وهي فاعلة بما يخص السياسات الأمريكية، والتي تؤثر بشكل فاعل وكبير في كثير من الأحيان في السياسة الامريكية، وبخاصة في الشرق الأوسط، ومثال على ذلك، منظمة أيباك، فضلا عن المجموعة الإنجيلية المتشددة في الولايات المتحدة.

**الثاني:**

الذي حد من عقلانيتهم فهو الظفرية التي استولت عليهم بعد انتصارهم العسكري الساحق على الجيوش العربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧. فالظفرية جعلتهم يشعرون أن بإمكانهم تحقيق المستحيل. وفي رأيي أنّ إنجازهم الأخير، بالحصول على الاعتراف، وتطبيع العلاقات مع دول عربية في الأطراف هي: الامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والسودان. بعد أن حققت سلاما مع مصر والأردن المجاورتين، مما يغذي داء الظفرية ويزيده درجات، ويزيدهم عنادا؛ مثلما غذت الظفرية القيادات الإسرائيلية، حينما احتلت إسرائيل سائر الأرض، وحققت نصف الحلم الأول.

**والسؤال هو:** هل سيقبل الإسرائيليون بالوصول إلى الصورة السيئة التي حذرهم منها وزير الخارجية كيري بأنهم في رفضهم لإقامة الدولة الواحدة ذات القوميتين، ولإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سيجعلون من بلدهم دولة أبارتايد؟ الأمر يعتمد على تغير البنية السياسية الإسرائيلية حيث مازال اليمين الأيدولوجي هو المسيطر معظم الوقت منذ اغتيال إسحاق رابين عام ١٩٩٥، آخر زعيم سياسي إسرائيلي كان يؤمن بالسلام، إذ منذ اغتياله تراجعت قوة السياسيين الذين تتحكم بهم قوة الفكر السياسي المتعقل لتحل محلهم قوة اليمين الأيدولوجي، وأخشى أن الحال إذا ما استمر على ما هو عليه أن يعمل اليمين الأيدولوجي الحاكم على تفريغ أرض فلسطين من أكبر عدد من الفلسطينيين، ليحققوا النصف الثاني من الحلم، وهو تصفية الأرض منهم، وهذا أمر لا يخفيه الكثيرون، وخاصة اليمين أو الايديولوجيون المتشددون منهم الذين يصرحون أنّ الأردن هو فلسطين.

7 تشير كلمة المثلث في النص الى مناطق المثلث الشمالي والجنوبي داخل خط الأخضر وهي في الأصل جزء من المثلث الجغرافي الكبير قبل النكبة (١٩٤٨)، الذي كان يمتد بين المدن الثلاث نابلس وطولكرم وجنين.

٤

# ما العمل أردنيّاً وفلسطينياً؟

ومن هنا لا بد لنا كأردنيين أن نكون حذرين وناشطين للحفاظ على الأردن،ومن المؤكد أن عدم قيام الدولة الفلسطينية وشطبها من الخارطة، سيكون له تداعيات جسيمة على الهوية الأردنية. والحقيقة أن هذه الخشية كانت قائمة منذ وقت مبكر لدى القيادة الأردنية أيام جلالة المرحوم الملك الحسين، ويقيني أنها ما زالت قائمة مع جلالة الملك عبد اللّه الثاني، ومرد حدسي هذا هو ثبات الموقف الأردني في تأييده لحل الدولتين. علينا ان نؤيد هذا الموقف ونطلب من القيادة الأردنية أن تتوسع بكسب تأييد قادة عرب ومسلمين ودوليين لهذا الموقف. وبخاصة أن حل الدولتين دوليا هو الشائع، وهو الذي يسهم في منح الشرعية للمطلب الفلسطيني. وعلى الأردن أن يجتهد في العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني في الأرض المحتلة الذي يضعف من موقفهم عالميا إذ أن الميدان العالمي هو الميدان الخصب الذي يتلقى بالترحيب المطالب الفلسطينية بحقهم في تقرير المصير، وإقامة دولتهم المستقلة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي الذي كان يركز على الاقتصاد وليس على القيم العالمية كما هو الحال اليوم في الدول الديموقراطية؛ حيث نجاح حركة المقاطعة BDS في الجامعات والمجتمعات الغربية يؤكد لنا ذلك. و «حل الدولتين» بالنسبة للأردن ينبغي أن يكون في صلب استراتيجيته الدفاعية في علاقاته الدولية؛ لأن حل الدولتين كمدخل للسلام الدائم في الشرق الاوسط يتبناه العالم بما في ذلك الأمم المتحدة.

وللأهمية الأمنية لحل الدولتين بالنسبة للأردن، أقترح تشكيل لجنة عليا لمتابعة مواقف دول العالم منها بقصد التمسك بإدامتها لأهميتها في بناء السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الدولية. وتكون مهمة اللجنة دراسة مواقف الدول، والتعرف على مداخل مصالحها، وربطها بحل الدولتين.

تطبق القيادة الأردنية هذه المعلومات في نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الثنائي، ثم الدولي. ويتم ذلك في العادة أثناء زيارات جلالة الملك لعواصم دول العالم، ومشاركته في المؤتمرات الدولية حيث ينصح بتضمين كلماته إشارة إلى سلام الشرق الأوسط، وربطه بحل الدولتين. وحين

يصدر أي بيان عن ذلك النشاط سواء أكان على الصعيد الثنائي أو الدولي، يجب العمل على تضمينه إشارة إلى حل الدولتين كركيزة للسلام الدائم في الإقليم.

إنّ إدامة حل الدولتين كمطلب عالمي من شأنه على الأقل ردع إسرائيل، وربما تراجعها عن نواياها التوسعية. وينبغي الا يقتصر هذا النشاط على عمل الحكومة، بل لا بد أن يتعداه إلى المنظمات الأهلية والاتحادات الطلابية؛ لتوسيع قاعدته عالميا. وسيكون ذلك من نشاطات ومهام اللجنة العليا المقترحة التي تؤسس علاقات صداقة مع هذه المنظمات.

ولعل أهم وسائل الدفاع الاستراتيجي عن الأردن هو العمل الواعي، والجهد المتصل على تثبيت سكان الأرض المحتلة في أرضهم. وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأنّ من أبرز الظواهر العالمية هي الهجرة من أجل الرزق. فالآسيويون يهاجرون، والأفارقة يهاجرون، وكذلك الشرق أوروبيون، والعرب.

الهجرة من أجل الرزق قد تكون محركا رئيسا في تفريغ الأراضي الفلسطينية؛ حيث يلعب العامل الاقتصادي عامل ضغط وإجبار لهجرة الفلسطينيين، وقد يشجع ذلك توفر أماكن أو بلدان معينة بحاجة إلى مهاجرين وعمال مهرة وهي جاهزة لاستقبالهم، ولا أستبعد أن تكون دول الأطراف العربية الغنية بالموارد، والتي فتحت أبوابها لإسرائيل مؤخرا، هي واحدة من البلدان التي سوف تفتح أبوابها لاستقبال الفلسطينيين الباحثين عن الرزق.

ولأن التثبيت يعني صمود الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أمام تخطيط إسرائيل لاقتلاعهم هو الوسيلة المثلى لسد الطريق أمام شرعنة الضم؛ على الأردن الرسمي، وكذلك على اللجنة العليا المقترحة أن يتابعا هذا الأمر بجدية تحضيرا للدفاع عن الذات دون التوقف عن الدعوة لحل الدولتين، وإبرازه كحل أفضل؛ لكسب الرزق بتطوير الدولة الفلسطينية المقترحة، وإبراز إمكاناتها المرئية والكامنة للتطور. كما يمكن للأردن أن يتصدى لمهمة تثبيت الفلسطينيين في الأرض المحتلة من خلال اعتماد وتفعيل عدة إجراءات أخرى، قد تكون واحدة منها تلك التي تعمل على تسهيل استيراد المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية. وأردنيا ينبغي ألا يقل تمسكنا بحل الدولتين عن تمسكنا بالأقصى.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ معظم دول العالم بما في ذلك الدول العربية تنادي بحل الدولتين من دون أن تقرنه بمطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان. ومن المهم أن يُطور هذا الموقف لينادي بحل الدولتين ووقف الاستيطان تمهيدا لاستئناف المفاوضات؛ لأن شعار حل الدولتين لا يوقف الاستيطان، حتى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قبل أن تتوقف كانت تجرى والاستيطان مستمر، حتى وصل عدد المستوطنين ما وصل إليه

مـن مئات الألـوف. فـلا شـعار حـل الدولتيـن، ولا اسـتئناف المفاوضـات دون وقـف الاسـتيطان يسـاعد علـى إقامـة الدولـة الفلسـطينية.

وأقتـرح علـى الحكومـة الأردنيـة أن توظـف دبلوماسـيتها لشـرح هـذا الأمـر للـدول العربيـة الصديقـة كـي يصبـح موقفهـا «حـل الدولتيـن ووقـف الاسـتيطان». إن هـذه الملاحظـة مهمـة للغايـة وإلا سـنكون نلعـب لعبـة إسـرائيل ضـد إقامـة الدولـة الفلسـطينية دون أن نـدري.

وأخيـرا لا بـد أن يكـون الأردن والسـلطة الفلسـطينية علـى وعـي تـام بحيلـة دولـة الأرخبيـل الفلسـطينية؛ أي الدولـة المشـكلة مـن قطـع أراض متفرقـة غيـر متصلـة يطلـق عليهـا اسـم دولـة. وهـذه الحيلـة تتجانـس مـع الأيدولوجيـة، التـي تريـد إخـراج أكبـر عـدد مـن الفلسـطينيين مـن الدولـة اليهوديـة باقتطـاع أصغـر أرض ممكنـة مـع أكبـر عـدد مـن الفلسـطينيين. ولكـن لأن مـن أهـم سـمات الدولـة الحقيقيـة هـي تواصـل الأرض ذات الحـدود الواحـدة، والتـي تمتلـك سـلطة السـيادة علـى الأرض، والسـماء، والمـاء.

الخـوف كل الخـوف أن تنجـح إسـرائيل والولايات المتحـدة بخـداع العالـم بتقديـم دولـة أرخبيليـة يطلـق عليهـا دولـة فلسـطين.

## عن مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبرت).

تهدف مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة.

إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبرت – الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق من خلال مشاركة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة إلى إنشاء منابر للحوار الديمقراطي، وعقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسية متعلقة بالأسئلة السياسية الحالية.

## عدنان أبو عودة

مستشار سياسي ورئيس الديوان الملكي مع جلالة المغفور له الحسين ابن طلال (١٩٩٨–١٩٩٢)، ولاحقا مستشارا سياسيا لجلالة الملك عبد الله الثاني (١٩٩٩–٢٠٠٠). والمندوب الدائم للأردن في الأمم المتحدة (١٩٩٢–١٩٩٥)، ووزير إعلام في عدة حكومات في سبعينيات القرن لماضي.

باحث زائر لعدد من مراكز دراسات أمريكية مثل مركز العلاقات الدولية في جامعة هارفارد، وعضو مجلس أمناء في مجموعة الأزمات الدولية – بروكسيل (٢٠٠٤–٢٠١٢).

أصدر عدة كتب وهي: «الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الأردنية الهاشمية في سيرورة السلام (معهد السلام في الولايات المتحدة)، و «إشكاليات السلام في الشرق الأوسط» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت)، «يوميات عدنان أبو عودة» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر).

تناقش الورقة أهمية عملية السلام للأردن، حيث، كما أشار الكاتب، أن الأردن ومنذ فترة طويلة ينظر لحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على حدود ال ٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية، من منظور أمن قومي. كما تناقش هذه الورقة القناعة في الأوساط السياسية الأردنية والفلسطينية بما يتعلق بحل الدولتين وتبعاتها على الأردن وفلسطين وذلك في ضوء الخطوات الأخيرة لإدارة الأميركية، سواء بإعلان صفقة القرن، أو نقل السفارة إلى القدس، أو بعض الإجراءات الأخرى مثل قرار الولايات المتحدة وقف التمويل للأنروا.

تقدم الورقة نظرة تاريخية سريعة عن حل الدولتين منذ العام ١٩٤٧ وإلى يومنا هذا، والعلاقات الإسرائيلية العربية. وتستعرض الورقة اللاعبين الرئيسين في عملية السلام وأدوارهم في عملية السلام مع التركيز على الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها تعد اللاعب الرئيس في عملية السلام منذ بدايات السبعينات من القرن الماضي.

يناقش الكاتب لاحقا أسباب عدم صنع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والأسباب التي تمنع إسرائيل من اتخاذ خطوات جريئة في صنع السلام تحت إطار «الأرض مقابل السلام».

وفي نهاية الورقة، يقدم الكاتب بعض المقترحات بما يخص ابقاء قضية «حل الدولتين» على رأس أولويات السياسة الخارجية الأردنية، وتوصيات أخرى عملية للتأكد من صنع سلام يؤدي الى دولة فلسطينية حقيقية والتي بالضرورة تخدم المصالح العليا للدولة الأردنية.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع:

**www.fes-jordan.org**

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG